المواطنة العالمية والتربية من أجل السلام .. كما يجب أن تكون!

د.أماني جرار

السلام هدف إنساني وغاية نبيلة تسعى الإنسانية لتحقيقها على امتداد تاريخها الحضاري، وقد ازدادت الدعوة للسلام والعمل على إرساء دعائمه وتعميمه في العصر الحديث كأداة تفاهم تجمع شعوب العالم حول هذا الهدف.

لقد بدأ الاهتمام بدراسات السلام كميدان أكاديمي في الجامعات العالمية منذ الخمسينات، وكان التركيز في البداية على السلام في مواجهة العنف المباشر، كما هو الحال في الاعتداء والتعذيب والاضطهاد والحروب، ليتطور فيما بعد إلى تناول العنف غير المباشر، أي ما يعانيه الناس نتيجة للنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى الموت أو الانتقاص من آدمية الإنسان وانتهاك حقوقه مثل : التمييز العنصري والتعرض للجوع وإنكار حقوق الإنسان .

والتربية دعوة للحياة، والحياة في جوهرها هي السلام مع الذات ومع الآخرين ومع البيئة المادية، ومن هنا فإن التربية من أجل السلام تتراوح في مداها من السلام بين الدول والشعوب إلى الأفراد داخل الأسرة أو الجماعة وأخيراً إلى الإنسان نفسه .

فالسلام مطلب إنساني بدونه يعيش الإنسان في فزع وخوف يفقده اتزانه ويجعله يتعامل مع من حوله على أساس أنهم أعداء ويفقده صداقة الناس واحترامهم، والإنسان اجتماعي بطبعه فإذا فشل في التكيف، فإنه يفقد سلامه الاجتماعي ويشعر بالعزلة والتقوقع حول الذات . والسلام مطلب اقتصادي أيضا لأن الخلافات تؤثر على قدرات الفرد الإنتاجية، تؤدي لتدني دخله وضعف إمكاناته الاقتصادية، والسلام العادل لا يكون على حساب مصالح الآخرين ،وإنما يحمي مصالح الفرد ليسعى في اتجاه التعاون والتنسيق مع الآخرين بهدف بناء اقتصاد متين، وعموماً فإن السلام كمطلب اقتصادي للفرد يؤثر ويتأثر بالسلام كمطلب اقتصادي وطني، الا ان مستوى الرفاهية الذي قد يتمتع بها الفرد قد يعود بالدرجة الأولى للمستوى الاقتصادي للدولة التي يحمل هويتها .

وهناك عدد من الأساليب التي يمكن من خلالها تعويد الفرد على التعايش والتعاون مع غيره من الأفراد على المستويين المحلي والدولي. فالعالم والكرة الأرضية أرض مشتركة لجميع البشر مهما اختلفت ألوانهم ومعتقداتهم وأديانهم . إننا نعيش في عالم تحكمه مجموعة من المثل والقيم والأهداف والمبادئ الدولية المشتركة ، مثال ذلك "ميثاق الأمم المتحدة" . من هنا وجب علينا التعاون الدولي في مجالات "الصحة، العلوم، التعليم، والاقتصاد" من أجل تحقيق السلام واهداف التنمية المستدامة الأخرى[1].

ويمكننا هنا اتخاذ سبل مختلفة لتعليم المواطنة، سواء من خلال إعداد المواطن الصالح ،وهي الطريقة الأوسع انتشارا والتي مازالت سائدة في المناطق التي تولي التقاليد أهمية كبيرة، وتعطي تركيزاً لسيطرة المعرفة من أجل خلق الولاء للقيم التقليدية، فهي لا تشجع التحليل النقدي. أما الطريقة الأمثل فهي

[1] Adams, E.M., “The Ground of Human Rights”, in American Philosophical Quarterly, Vol. 19, No. 2, 1982.

التي تؤكد المسؤولية النقدية ،فتعتمد هذه الطريقة على تركيز التربية الاجتماعية على الاستعلام وحل المشكلات، وتضع الكثير من الاعتبار للتحليل التركيبي وتحليل القيم، وتتضمن تعليمات عن العملية الدستورية وقيم النظام السياسي. وإذا كان تعليم السلام يختص أساساً بالتغيير فإن الطريقة الثانية تكون أكثر اتساقاً مع أهدافه .

ويمكن الاشارة هنا إلى خمسة أنواع لتعليم مفاهيم السلام .فهناك طريقة تعليم السلام عن طريق التأكيد على القوة ،وهذه الطريقة تؤيدها الحكومات والقوات المسلحة، ويقوم هذا المبدأ على أساس أن الحفاظ على السلام يتم عن طريق الإبقاء على تعزيز قوة الجيش لتحقيق التفوق العسكري . ثم تعليم السلام عن طريق التوسط في الصراعات وحسمها ،ويقوم هذا النوع على تحليل الصراعات بين الأفراد والمجتمعات وحلها دون استخدام العنف، ولكن الخطورة في استخدام هذا النوع تكمن في احتمال ظهور عدم المساواة لعدم توازن القوى . وكذلك اسلوب تعليم السلام عن طريق تحقيق السلام الشخصي،ويؤكد هذا النوع بشكل أساسي على الحاجة الشخصية للتعاطف والتسامح والتعاون . أما تعليم السلام كجزء من النظام العالمي،فيأخذ هذا النوع في اعتباره الحاجة إلى الاعتراف بأن العنف هو العقبة الرئيسية في سبيل السلام، ويحتاج هذا النوع إلى تحليل تفصيلي من أجل التغيير على المستوى الشخصي والتغيير الاجتماعي. وأخيرا هناك اسلوب تعليم السلام عن طريق إلغاء علاقات القوة ،وينظر هذا النوع إلى قيم الناس كما لو كانت هي نفسها نتيجة لبعض المتغيرات البنيوية. ولذلك فإن التأكيد يكون على زيادة الوعي بالعنف البنيوي والتعاطف مع كفاح الجماعات المضطهدة .

يمكن القول أن أهم مسؤوليات المنهج التربوي التي يجب القيام بها في مجال تربية السلام، أن يؤكد على عدم وجود تعارض بين الوطنية والإنسانية، فيكسب المتعلم مقومات الانتماء للوطن متمثلاً في الولاء للأسرة والمجتمع المحلي بمصالحه ومؤسساته، والمجتمع الوطني بمنظماته وهيئاته، ويكمل ذلك بالانتماء العالمي، وتنمية مسؤولية المتعلم وتربيته بما يحقق البعد الإنساني الذي يقوم عليه المجتمع الدولي . ولذلك ينبغي أن يتضمن المنهج التربوي عدداً من الموضوعات التي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف تربية السلام وصنع الإنسان الدولي ، والتي يمكن تنفيذها عن طريق التدريب والممارسة في مواقف إجرائية حياتية تتم داخل المؤسسات التعليمية وخارجها. ولعل من أبرز الجوانب التي يجب أن يتضمنها المنهج التعليمي عموما ، الخبرات الإنسانية بمعناها الواسع، مع مراعاة أن تبدأ دراستها مبكراً منذ الطفولة .اما المشكلات الدولية وأسبابها، فلا بد من التطرق للمجتمعات والحضارات والنشاطات الإنسانية للأخذ بيد المتعلم نحو عالم اليوم والمستقبل . ثم تجدر دراسة خصائص الناس من حيث تشابههم واختلافهم واهتمامهم بالآخرين، ليتعلم الفرد أهمية احترام الناس مهما كانت تباياناتهم المعيشية والاقتصادية، ومهما كانت الفروق الفكرية والأيديولوجية بينهم . وهنا تأتي أهمية تطوير فلسفة عالمية للحياة تؤكد على القيم الإنسانية الدولية ،وتربية المتعلم على التعايش السلمي، لكي يستطيع التأثير في قرارات السلم والحرب، وفي تحديد الأهداف السياسية ، وكذلك تربية المتعلم على الحياة في مجتمع يقوم على التسامح والقيم السامية، ويرفض التعصب العرقي والديني والعقائدي ،وإكساب المتعلمين ما يسهم في تحقيق الأهداف التي تؤكد على قيم السلام كأسلوب حياة للتعامل مع بعضهم ومع الآخرين ، ثم إكساب المتعلم مقومات التنشئة التي تسهم في جعله يؤمن بوطنه القومي وبوطنه العالمي الإنساني، مما يحقق في المتعلم، "سلوكاً فاعلاً ومتغيراً إزاء المشكلات، مهارات حل المشكلات، اهتمام بالمشاعر والحقائق على قدم المساواة، ممارسة النشاطات التربوية المحلية والعالمية" . وهكذا فإنه إذا كانت المؤسسة التعليمية على اختلاف مرحلتة التعليم تشكل عاملاً مهماً في القضاء على التناقض القيمي

والصراع الثقافي بين أفراد الأمة الواحدة، فإنها يمكن أن تلعب مثل هذا الدور على المستوى العالمي، لتسهم في التعاون والسلام العالمي، وإذا كانت المؤسسة التعليمية ذات أهمية للعب هذا الدور في الظروف العادية، فإن دورها يزداد أهمية خلال فترات التحولات الاجتماعية والتغير الثقافي حيث تنتقل المجتمعات من أوضاع اجتماعية مرتبطة بفكر وقيم وعوامل ضبط معينة إلى قيم وفكر وعوامل ضبط جديدة تحتاج إلى الفرز للانتقاء والاختيار من خلال الممارسة، والتربية والتعليم هي وسيلة ذلك كله .

ويُعد حق الأمن الفردي خطوة نحو تحقيق السلام السياسي، فحق الفرد بالأمن خطوة لتحقيق الأمن المجتمعي، فالدولي، وصولاً إلى مرحلة تضمن السلام السياسي العالمي. ويتجسد "حق الأمن" في أشكال عدة أبرزها **حق العيش الآمن.** ويجب أن لا تنشد الدولة حفظ الأمن والنظام في المجتمع على حساب الضمانات القانونية العادلة الخاصة بحقوق الأفراد،فبخلاف ذلك نغامر بتخطي الحدود الآمنة لاستقرار المجتمع، إضافة إلى انتهاك مبادئ الأخلاق، مما يفقد الحكومة أو النظام مشروعيتهما الداخلية والخارجية.

والحق في الأمن يشمل الحق في الحماية من جرائم إبادة الجنس البشري بشتى أشكالها، كالاستئصال الثقافي، والاعتداءات المؤدية إلى القضاء على المقومات اللغوية، والدينية ؛ إضافة إلى الحروب الدائمة، وجرائم الإبادة الجماعية، وأشكال التعذيب المختلفة. وللحيلولة دون وقوع انتهاك لحق الدول في العيش الآمن أعطى القانون الدولي للدول المحايدة الحق في البحث والتفتيش المستمر ، للتأكد من عدم وجود أي دلائل للتسلح بفرض شن حرب. والهدف من هذا هو الحد من التسلح أولاً، ونزعه ثانياً، للوصول إلى الأمن بشتى أشكاله.

ولضمان حق الفرد بالعيش الآمن لا بد من توفير حماية أكبر له من تعسف السلطة التنفيذية، بحيث لا يسمح لها بامتلاك صلاحية وقف مفعول الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في العيش الآمن. أما على الصعيد العالمي فإن الأمن لا يتحقق إلا من خلال قواعد عامة للقانون الدولي. ذلك أن حالة الطبيعة أو عدم التزام الدول بأي قانون، ونزعة كل دولة منها بالطبيعة إلى تحقيق مصالحها ومطامعها، يؤدي بالضرورة إلى التضارب، مما يمهد لنشوء الحروب غير المأمونة العواقب. لذا فقد انتهت الدول إلى وضع جملة قواعد للتعامل تحول دون وقوع مثل هذه الحروب، فأقرت –ابتدءاً- بحق كل دولة في العيش الآمن، وبالتالي مبدأ السلام الدائم، سعياً لإيجاد وسيلة للتعايش الآمن بين جميع الدول.

وتجدر الإشارة هنا للقارىء انه برزت محاولات عدة منذ القرن السادس عشر، لإيجاد قانون يلزم الدول بالتعايش السلمي، وتحقيق الأمن السياسي. وانقسمت الآراء في هذا الصدد إلى ثلاث مدارس فكرية . **المدرسة الإسبانية،** ومن أبرز أتباعها فرانسيسكو دي فيتوريا (1480-1546)، واليسوعي فرانسيسكو سوارث (1548-1617). ويرى أتباع هذه المدرسة أن السلطة السياسية تقوم على أساس القانون الطبيعي المستند إلى القانون الإلهي. ومن هنا فإن السيادة تحدد بالقانون الطبيعي. غير أن سوارث يرى أن الإنسانية مقسمة في الواقع إلى أمم وشعوب، وأنه ليس من الضروري - لتقدم الإنسانية، والحفاظ على بقائها آمنة - أن تؤلف كل الأمم جماعة سياسية واحدة، فهذا أمر مستحيل التحقق، ولا توجد من الناحية الواقعية سلطة عليا فوق الدول جميعاً، بحيث تخضع كلها لقوانينها. ومع هذا فإنه لا مانع من وجود "حياة دولية" قوامها علاقات آمنة بين مختلف الدول، تستند إلى التضامن النسبي بين الأمم. وهكذا فإن الجنس البشري ينقسم إلى عدة شعوب يوجد بينها نوع من الوحدة في السياسة والأخلاقية. وبالتالي فإن "القانون الدولي" هو مجموعة من القواعد الأخلاقية والقانونية التي تتكون في مجتمع الأمم، لتمكنها من العيش بأمان. وبمعنى آخر فإن "القانون

الدولي" يحتل مرتبة وسطاً بين "القانون الطبيعي" الذي يتميز بضرورات طبيعية و"القانون السياسي" الذي يتحدد وفقاً للقانون الوضعي لكل دولة[2].

أما المدرسة الطبيعية والتي تزعّمها الهولندي جروسيوس (1583-1645)،والذي يعد المؤسس الحقيقي للقانون الدولي الوضعي وفقا لكتابه "قانون الحرب والسلام" (1625م). فقد عرض جروسيوس في هذا الكتاب لنظريته في (الحرب العادلة)، فرأى أن ما يبرر الحرب هو كونها وسيلة للحصول على العدالة، في الأحوال التي لا توجد فيها محاكم للفصل في الأمور المتنازع عليها، كما هو الحال في المشاكل الدولية. ويرى جروسيوس أيضاً أن الأساس في كل تنظيم قومي أو دولي آمن هو "القانون الطبيعي" الذي يمليه "العقل الصحيح" وفق الضرورة الأخلاقية، وبما يتفق مع الطبيعة العاقلة.

إن من أبرز صفات الحرب العادلة عند جروسيوس أن تكون حرباً نجمت عن سبب عادل. فالشرور العظيمة فقط هي التي تلت الحرب، ومن ثم فإن كل ما هو غير عادل يمهد الفرصة لحرب عادلة. ويرى منظروا هذه النظرية انه في الحرب العادلة لا بد من أن تعلن الحرب من قبل سلطة شرعية، وأن تتفق الوسائل العسكرية المستعملة بشكل ما مع الغايات الخلقية، والسياسية، المنشودة. ولعل من أهم ما يثار في هذا الصدد مبدأ التمييز بين الفئات الممكن مقاتلتها، حيث يجب التمييز بين من هو عسكري ومن هو مدني.

ولعلي هنا لا أتفق مع هذا الرأي ، حيث أرفض أي تبرير لاندلاع حرب ، فالإنسان هو الأغلى وهو يرتقي على كل هدف مهما كان .

أما المدرسة الواقعية السياسية، والتي يترأسها نيقولا ميكافيلي (1469-1527)، فقد كان هدفها الأساسي توفير النجاح للدولة في الأعمال التي تقوم بها، أياً كانت الوسائل المستعملة في هذا، واستناداً لمبدأ السيادة المطلقة للدولة.
لقد علق كانط على رأي هذه المدرسة بقوله إن مبدأ الغاية تبرر الوسيلة لا يمكن تطبيقه على الإنسان بوصفه مواطناً ينبغي أن يشارك في التشريع العادل لتحقيق الأمن، فهو ليس مجرد وسيلة بل غاية في ذاته.

أما الحروب فلا بد أن تكون لها أسباب تبررها، لأنها تعبير عن إرادة الشعب حتى وإن كان الشعب منفعلاً سلبياً، لا فاعلاً إيجابياً في هذا الأمر، ولعل الحرب هي الوسيلة المسموح بها للدولة –في الحالة الطبيعية- لتحقق الأمن، والحصول على حقها من الدول الأخرى، إضافة إلى حق الوقاية عبر الاستعدادات الحربية. وعلى هذا الأساس يمكن أن ينشأ حق العيش الآمن بشكل متوازن بين كل الدول، لتحقيق الأمن الشامل والسلام السياسي الدائم.

ويرى أصحاب تلك النظرية بالتالي أن الحرب تقع بصورة عامة لسببين: ففي حالة عدم وجود قانون دولي تحصل الدولة على حقها من الدول الأخرى بالقوة، إذ لا توجد سلطة قانونية عليا يمكنها الفصل في النزاعات، أو أن ترد الدولة المعتدى عليها على سبيل الانتقام لا التأديب، إذ العلاقة بين الدول ليست كالعلاقة بين الرئيس والمرؤوس. وأنه للوصول إلى حالة "الأمن والسلام"، لا بد في ممارسة الحرب من الابتعاد عن عمليات الإبادة أو الاستعباد أو الإخضاع بالإعدام المعنوي بإذابة شعب ما في جمهور الشعب الغازي.

---

[2] Barker, Ernest, 1962, Principles of Social & Political Theory, by Oxford, Clarendon Press.

إن للحرب طابعاً قانونياً حيث أن لها نتائج قريبة الشبه من العقوبات. فالقتل في الحرب هو بمثابة عقوبة الإعدام الصادرة عقاباً لمن أشعل نار الحرب، أي أنها عقوبة مستحقة فقط على من اشترك فعلياً في القتال.

أما بالنسبة للأمن فإنه لا يتمثل في مجرد حسن الجوار بين دولتين، بل وفي تبادل الأفكار السلمية، والفوائد، والبضائع، من خلال اتباع قانون خاص بالسلام، وعلى أساس أن الأمم أشخاص معنوية تسعى للعيش الآمن.

ولتحقيق الأمن السياسي بمفهومه الشامل لا بد إذاً من الانطلاق أولاً من الأمن الوطني، الذي يعتمد على منعة المجتمع، وتعزيز عوامل قوته الذاتية، لحماية الوطن واستقلاله، وضمان أمن الشعب، وحريته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن، بما يحقق استقراره النفسي والاجتماعي ، ولا بد هنا من إدراك مخاطر التجزئة كالإقليمية، والطائفية، وأمثالها، وكذلك التبعية، وما تؤدي إليه الممارسات السابقة من تهديد خطر للأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

أما مبدأ السلام العالمي فمن المؤكد أنه لا يمكن أن يقوم بدون ضمان حرية الأطراف جميعاً. وقد دعا الرواقيون منذ القرن الثالث قبل الميلاد، إلى حق الإنسانية في السلام وذلك بالتحرر مما يفرق بين الإنسان وأخيه. وهذه فروق أساسها الاختلاف في اللغات، والأديان، والأوطان، ويمكن النظر حينئذ إلى الناس جميعاً كأسرة واحدة، قانونها العقل، ودستورها الأخلاق، وغايتها السلام[3].

وتبرز الإشكالية في أن ما كان يحول دون تحقيق هذا الهدف يكمن في "أن فرص الوصول إلى حل سلمي قليلة في مجتمع يرى الموروث القبلي فيه اللجوء إلى القوة .

ولعل المفتاح السحري هنا يتعلق بمسألة الحاجة للعدل في الحكم لإحقاق السلام الذي هو أسمى مسؤولية تقع على عاتق الإنسان.

ونجد في الفكر الغربي إشارة إلى "التسامح" باعتباره السبيل إلى السلام. فقد رأى جون لوك –مثلاً- أنه لا ينبغي للحاكم المدني أن يتدخل في شؤون الشعب إلا فيما يؤمن السلام المدني. والإنسان عند توماس هوبز لا ينشد بطبيعته السلام لذاته بل ينشده فزعاً من نتائج الحرب. ولم يتخل الأفراد عن حقوقهم ويفوضونها إلى الحكام إلا من أجل إحلال السلام بينهم.

وقد رأى كانط أن الحق في السلام يفترض أولاً الحياد، وضمان ديمومة السلام المعقود، والحق في التحالف المتبادل أو ما يسمى (بالاتحاد الكونفدرالي) بين عدة دول، من أجل توفير إمكانية الدفاع المشترك. وقد طبق كانط القاعدة الخلقية الأولى على الأمم كما طبقها على الأفراد. ونص هذه القاعدة هو التالي: "إفعل دائماً بحيث يمكن لمبدأ فعلك أن يصير قاعدة كلية" . ومن ثم فإن الحرب لا تجوز إلا في مواجهة عدو ظالم ينتهك هذه القاعدة الكلية، التي لو صار انتهاكها أمراً كلياً لما قام السلام بين الدول.

وإذا كان "السلام الدائم" –باعتباره غاية أخيرة للقانون الدولي- فكرة غير قابلة للتحقق، فإنه يمكن بالمقابل إجراء تحالفات بين الدول تقربها من هذا الهدف. ويطلق كانط على مثل هذا الاتحاد اسم (المؤتمر

[3] Diggs, B.J., “Liberty without Fraternity”, in Ethics, Vol. 87, No. 2, 1977.

الدائم للدول). وقد تحققت هذه الفكرة لأول مرة من خلال (عصبة الأمم)، التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، بهدف إيجاد سلطة دولية عليا.

إن الغاية النهائية للقانون الدولي هو الوصول إلى "ميثاق السلام العالمي الدائم"، وليس الوصول فقط إلى مبدأ أخلاقي يدخل في باب محبة الإنسان، أي أن نصل إلى مبدأ قانوني عالمي يتمثل في حق كل إنسان بوصفه إنساناً في امتلاك حقوق، كالحق في التجول بحرية على الأرض، وعقد اتفاقات قانونية مع سائر الناس.

أما دواعي المشاركة بين الشعوب والدول في هذا الميثاق فهي إما مادية ككروية الأرض، وخيراتها المحدودة، بحيث يتحتم على الجميع تبادل المنافع والخبرات، أو معنوية كتبادل العلوم، والفنون، والآداب، والنزعة الطبيعية إلى الاجتماع، واتحاد العقل الإنساني.

لقد نص "مشروع السلام الدائم" عند كانط على ست مواد أولية، تبين الشروط السلبية للسلام، وهي:

- "إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة حرب من جديد".
- "إن أي دولة مستقلة، صغيرة كانت أم كبيرة، لا يجوز لها أن تملكها دولة أخرى بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة".
- "يجب أن تلغى الجيوش الدائمة على مر الزمان".
- "يجب ألا تعقد قروض وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة".
- "يحظر على كل دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في حكومتها".
- "لا يسمح لأي دولة في حرب مع دولة أخرى أن ترتكب أعمالاً عدائية –كالقتل، والتسميم، ونقض شروط التسليم، والتحريض على الخيانة- قد يكون من شأنها –عند عودة السلم- امتناع الثقة المتبادلة بين الدولتين"[4] .

أما المواد الثلاث النهائية للسلم، والتي تشكل شروطاً إيجابية فهي:

- "يجب أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستوراً جمهورياً، فهذا النوع من الحكومة أنسب الأنواع لمبدأ الحرية، والمساواة، ولاستتباب السلام".
- "يجب أن يقوم قانون الشعوب على التحالف بين دول حرة".
- "حق النزيل الأجنبي، من حيث التشريع العالمي، مقصور على إكرام مثواه".

هذه هي شروط السلام الدائم التي يستطيع الفيلسوف تحديدها نظرياً قبل التجربة. أما ما يضمن السلام الدائم فهو الطبيعة التي تكشف عن ميول المنفعة والأنانية التي هي بجوهرها معارضة للسلام، لذا فإن النظام السياسي الصالح لا بد من أن يعمل على تثقيف الشعب أخلاقياً لمناصرة السلام[5].

ومع أن الاختلاف في اللغات، والدين مصدر أساسي لذرائع الحرب، إلا أنه ومع ازدهار المدنية لا بد من أن يزداد التقارب بين الناس في المبادئ، وقد استعملت الطبيعية واقعة تبادل المصالح بين الشعوب

---

[4] كانط ، أمانيول ، 1952 ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة عثمان أمين ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

[5] Ethridge, Marcus E. & Handelman ,Honard,Politics in a Changing World : A comparative introduction to political science, by Thomson,Wadsworth, USA, 2004

المختلفة وضرورتها للوصول إلى جمع شملها جميعاً. ولولا هذا لما استطاعت فكرة القانون العالمي وحدها أن تحمي السلام الدائم من العنف والحرب. فالدول مضطرة –لا بمقتضى البواعث الأخلاقية وحدها- إلى بذل جهودها في تحقيق السلام والمحافظة عليه، وإلى التدخل كلما ظهرت بوادر حرب، وإقامة العراقيل في سبيلها، وكأنها قد عقدت فيما بينها حلفاً دائماً لهذا الغرض. وبهذا فإن الطبيعة –وبفضل الميول الإنسانية نفسها- تضمن السلام الدائم.

أما المادة السرية للسلام الدائم فمتضمنة عند كانط في القضية التالية: "يجب أن توضع أحكام الفلسفة، فيما يتعلق بشروط السلام الدائم، موضع الاعتبار لدى الدول المجهزة للحرب"[6]. وذلك بأن تطلب الدولة من رعاياها (من الفلاسفة) أن يرشدوها إلى مباديء سلوكها إزاء الدول الأخرى. فالدولة تدعو رعاياها سراً –مع كتمان قصدها عنهم- إلى إعلان آرائهم، والتحدث بحرية وصراحة عن الأحكام العامة المتعلقة بالحرب والسلام.

إن الحكمة السياسية هي التي تهتم بأن يكون الحكم للعقل العملي الخالص، وللعدالة، من أجل بلوغ أفضل دستور يقوم على مقتضى قوانين الحق والسلام الدائم.

لقد أشار بعض المفكرين وعلماء النفس إلى شكل آخر من السلام هو السلام الباطني، الذي يتحقق من خلال الاعتناء باتزان الفرد، واتفاق أفعاله مع ذاته، ومع الآخرين، ومع الطبيعة[7]. فيرى علماء النفس التحليليون، من هذا المنطلق، أن الغرائز الإنسانية نوعان: غرائز تسعى للحفظ بالشبقية، وفقاً للفظ الذي يستعمله أفلاطون وفرويد؛ وغرائز تسعى للتدمير والقتل، وهي الغريزة العدوانية التدميرية أو غريزة الموت[8].

وفي ضوء هذه النظرية فإن الاستعداد لخوض الحرب هو آثار الغريزة التدميرية؛ كما أن أفضل خطة لمنع الحرب هي إدخال الحب ليعمل ضدها. فالروابط العاطفية بين البشر، والتي تفعل ضد الحرب من نوعين: الأول –علاقات مماثلة لتلك التي تنشأ مع موضوع محبوب، والثاني – المشاركة الشعورية في مصالح هامة بين الناس كالسلام.

وهناك وسيلة أخرى ولكن غير مباشرة لمنع الحرب، وتتمثل في تربية شريحة عليا من الناس، ذات عقل مستقل، وغير مستهدفة للإرهاب، وشغوفة بالبحث عن الحقيقة، بحيث تكون مهمتها إعطاء التوجيه اللازم للجماهير التابعة. والحالة المثلى في هذه الفرضية هي وجود جماعة من الناس قد أخضعوا حياتهم لسيطرة العقل. ذلك أن كل ما يدعم نمو الثقافة العقلية، ويعزز التحكم في الحياة الغريزية يعمل –في الوقت نفسه- ضد الحرب. وتبعاً لهذا فإن هذه الثقافة العقلية ستؤدي إلى انعطاف داخلي للدوافع العدوانية، بحيث تصير فكرة

---

[6] Hays, Michael, 1993 .Confronting chaos: a new understanding of our selves and the world, USA, California.

[7] Handerson, Stella Van Petten, (1947). Introduction to Philosophy of Education USA: University of Chicago.

[8] فرويد، سيغموند، (1977). أفكار لأزمنة الحرب والموت، ترجمة سمير كرم، بيروت: دار الطليعة للنشر.

الحرب متعارضة جداً مع الموقف النفسي الذي تفرضه العملية الثقافية؛ ولهذا السبب سنكون مضطرين للتمرد عليها، إذ تشكل لدينا رفضاً فكرياً وانفعالياً أساسياً للحرب، وكل سلوك يتعارض مع السلام[9].

أما أصحاب نظرية القانون الوضعي فيرون أن القول بضرورة طاعة أوامر العقل للوصول إلى السلام أمر خيالي، لأنه إذا أردت السلام فإن عليك أن تطيع القانون الذي يهدف إلى تحقيق السلام والنظام. فالسلام ثمرة تطبيق القانون، وليس شيئاً خارجاً أو منفصلاً عنه. وبالتالي فإن الفشل في تحقيق السلام يرجع إلى وجود قانون سيئ ، أو قانون جيد غير مطبق[10].

لا ريب في أن أفكار الفلاسفة والقانونيين قد أثرت في بعض السياسيين القادرين على تطبيق هذه الأفكار بدرجة ما. لقد صرح وودرو ويلسون –مثلاً- في خطابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، في 22 كانون الثاني 1917، بأنه "لا يجب أن يكون هناك توازن قوى فقط بل تجميع للقوى أيضاً، وليس مناقشات منظمة فقط بل سلام منظم".

لا بد على أي حال من تغيير جذري في طريقة تفكرينا في المفاهيم الأساسية كالسلام، والعدالة، والتنمية، والأمن. فقراءة مفهوم التنمية من وجهة نظر مفهوم الأمن تعني فهم الجوع – مثلاً- على أنه شكل من القتل الجماعي.

لقد تشكلت عام 1966 لجنة الطوارئ لعلماء الذرة من أجل لفت نظر الناس إلى التغيير الفظيع الذي حدث إثر التقدم العلمي الهائل. لقد تمثل أمل الأمم –بعد الحرب العالمية الثانية- في ظهور عصر من السلام ونزع السلاح. إلا أن ما حصل فعلاً هو ظهور سباق مجنون من أجل التسلح بين الدولتين العظميين، حتى صار توازن الإرهاب والرعب هو الضمان للسلام في نظرهما.

لقد جاءت جائزة نوبل للسلام بمثابة دعوة لوقف الدمار، وحل المشكلات الدولية بالاعتماد على المنطق، ومباديء العدالة في القانون الدولي.

وحرص ميثاق الأمم المتحدة على حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية. غير أن هذا الحظر لا ينصرف بطبيعة الامر إلى حالة الدفاع الشرعي، ولا إلى كفاح الشعوب المستعمرة من أجل الدفاع عن حقها في تقرير مصيرها، ولا إلى حالات مقاومة الطغيان.

ويتبين مما سبق أن أهمية السلام نابعة أساساً من كون الحروب والعنف نفياً لحرية الإنسان وكرامته. فلا بد من صون الأمن والسلام بتعزيز التعاون بين الأمم عن طريق التربية، والعلم، والثقافة، ودعم الاحترام العالمي للعدالة، وسيادة القانون الدولي العادل بدون تمييز. وقد تأكدت مكانة الفكرة السابقة في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نصت على أن الاعتراف بكرامة الأسرة البشرية، وبحقوقها الأساسية المتساوية الثابتة أساس الحرية، والعدل والسلام في العالم. كما جاء في "الإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلام" أن لكل أمة –وبغض النظر عن معتقداتها أو لغتها- الحق في العيش في سلام، وأن هذا

---

[9] Englund, Tomas (2000). Rethinking Democracy and Education: towards an education of deliberative citizens. Journal of Curriculum Studies, 32(1): 305 – 313.

[10] Brid, Otto A., The Idea of Justice, Published by Frederick A. Praeger, USA, 1967.

شرط ضروري لتقدم الأمم. وقرر المبدأ الأول في الإعلان أن الإعداد للحروب العدوانية يشكل جريمة ضد السلام، كما قضى المبدأ الثاني بضرورة عدم الدعاية للحرب، واحترام حق الدول في السيادة، ومناهضة مشاعر الكراهية والتمييز ضد الشعوب[11].

وبتعمق الوعي بالبعد الثقافي للسلام أعلنت اليونسكو عام 1974 أن السلام القائم على الظلم، وانتهاك حقوق الإنسان، لا يمكن أن يدوم، ولا مفر من أن يؤدي إلى العنف. لأن السلام لا يعني مجرد اختفاء النزاعات المسلحة بل ينطوي –في المقام الأول- على عملية قوامها التقدم، والعدالة، والاحترام المتبادل بين الشعوب، لضمان بناء مجتمع دولي يجد فيه كل عضو مكانه الصحيح، بحث يتمتع بنصيبه من موارد العالم الفكرية، والمادية. "ولما كانت الحروب تتولد في عقول البشر أولاً، ففي عقولهم أيضاً يجب أن تبنى مبادئ السلام".

وتشكل اتفاقية هلسنكي عام 1975 انعطافاً في الوعي الدولي لأهمية السلام حيث أكدت حق كل مجتمع بأن ينعم بالسلام الاجتماعي والسياسي من خلال التنافس السلمي بين الآراء المختلفة، المستندة للمعلومات الحقيقية، بعيداً عن التلوث الأيديولوجي.

كما يجدر بنا أن ننوه بالرؤية المستقبلية للأمير الحسن بن طلال في كتابه "السعي نحو السلام" والذي نشر عام 1984، والتي تتلخص في أن الطريق الانسب للبحث عن السلام الدائم هو أن يقوم هذا السلام بين الشعوب وليس بين الحكومات والدول.

ويبقى الإشكال مع كل ما قيل قائماً، لأن الإنسان المعاصر يشعر بتهديد السلام، فهو لا يشعر بالسلام نفسه، ولا مع محيطه، إذ يواجه تحدياً فردياً، تحدي الإنسان للإنسان، وتحدي الإنسان للطبيعة. ولعل الوسيلة الفضلى لمواجهة تحدي السلام تقوم على الديموقراطية، والأمن، والازدهار. ومن ثم فإن السلام في دول العالم الثالث يرتبط بالسيطرة الفعالة على التسلح، وحل مشكلات الطاقة، والمديونية، وحماية البيئة، وكفاءة الإنتاج[12].

لقد توثقت – منذ أن أعلنت سنة 1986 سنة دولية للسلام وحتى الآن- العلاقة في أذهان الجميع بين احترام حقوق الإنسان وصيانة السلام والأمن الدوليين؛ فلا مجال لتحقيق حلم الإنسان المتحرر من الخوف والفاقة إلا في ظل الأمن والسلام.

يمثل السلام العادل أحد المفاهيم الأساسية التي يجب تضمينها في مبادىء التربية العالمية من خلال ترسيخ قيم المواطنة العالمية .الأمر الذي يتطلب على المستوى العالمي تدعيم للتعاون الدولي من أجل السلام وإعادة إحياء دور المنظمات الدولية مع استخدام معادلات جديدة مثل التدخل من أجل السلام على أن يقترن ذلك بعملية إصلاح الآليات الدولية القائمة على عملية اتخاذ قرار بالتدخل لتعبر بصورة أفضل عن الرأي العام العالمي والذي لابد وأن ينبني على الاهتمام باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. هذا،

---

[11] Curran, Robert L., (1974). Inequality, Sociologically and Social Philosophically Seen. Educational Theory. 24(4):386-393.

[12]بن طلال، الحسن، وآغا خان، صدر الدين، (1997). هل تكسب الإنسانية معركتها؟ الطبعة الثانية، جنيف: المكتب المستقل للقضايا الإنسانية.

ويقسم مفهوم السلام إلى أربعة أركان تقليدية (إقرار السلام Peace Enforcement ، وصنع السلام Peace Making، وحفظ السلام Peace Keeping ، وبناء السلام Building Peace) ،حيث أن احترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية ذات الصلة مسألة واجبة في الأركان الأربعة وأن هذا الالتزام يحقق السلام العادل[13].

إلا أن فهمنا للسلام العادل ينطوي على فهمنا لنسبية العدالة، حيث يجدر بالحكومات العمل على التربية العالمية بهدف خلق أجيال تتفهم الآخر ولديها الرغبة في التعامل مع الاخر بسلام.

والحوار ينسجم مع خطاب السلام ولا ينسجم مع خطاب الحرب، وخطاب السلام لا يتناقض مع خطاب المصالح لكنه قد يفهم المصالح فهما يخترق المعمول به . فالمصالح في خطاب السلام تعني أن تعيش البشرية بسلام وطمأنينة، وأن يصل صاحب الحق إلى حقه وان تحل مشاكل الفقر والجهل والمرض، وأن ينتهي الاستغلال والعبودية والتسلط . أما الخطاب الآخر، خطاب المصالح الآنية، فهو المفضي إلى اعتباره الثروة المادية المعيار الحضاري الأول، وبمقدار ما تتمتع جهة بثروات ممتدة قد يكون دورها الحضاري أكثر بروزا.

وهكذا فإنه يوجد ثلاث طرق لحل النزاعات ومنع وقوعها: السلام، حل النزاع، وإضعاف العوامل التي تسبب الحرب أو التي تجعل منها وسيلة مقبولة لحل النزاعات. وينبغي أن تحل ثقافة وأيدولوجية السلام مكان ثقافة العنف. ولكن قد تكون التربية برغم ضروريتها غير كافية، فعادة ما يشكلون السياسيون والقادة العسكريون المركز الرئيسي للحرب، لذا علينا إعادة بناء وخلق السلام في العقول[14].

إن أسباب الحروب متعددة، وتبدأ في التاريخ الماضي حيث تشرب الأجيال والأطراف المقاتلة بروح القتال والأضغان القديمة والمكبوتة التي تنتقل من جيل إلى آخر حتى الوقت الحاضر. إن معظم أسباب الحروب إذا سياسية تقريباً، وأخرى تربوية، أما السياسية فتعود للنظام السياسي العالمي ولأداء القادة وشخصياتهم، أما التربوية فتعود لغياب ثقافة السلام وتربية المواطنة العالمية. ولقد ارتبطت كثير من الحروب الماضية بمسألة الهوية الوطنية للأمة والدولة القومية.

ومن المعروف أن خوض البلدان الديمقراطية الحروب ضد بعضها البعض أمر بعيد الاحتمال،حيث تهتم الشعوب الديمقراطية بالعيش السلمي المشترك؛ فالسلام يعطي إمكانية لتحقيق الديمقراطية. وعلينا ألا ننسى أن العنف يولد العنف. لذلك نحرص على تطور الآليات الثقافية ليصبح معه الأفراد أقل عرضة لنشر العنف وثقافته.

الأمر الذي يطرح أمامنا السؤال: كيف ينبغي التحرك لإزالة الحرب؟ لعل الجواب يكمن في التربية على أسس المواطنة العالمية وغرس ثقافة السلام والديمقراطية. ولعل بناء الدولة الديمقراطية عنصر رئيسي يساهم في تخفيف خطر نشوب الحرب.

---

[13] Hayden, Patrick, (2001). A Justification for Peace as a Human Right. Mediterranean Journal of Human Rights. 5(1): 168 – 191.

[14] Graham, Kennedy & Quilliam, Neil, (2001). Dialogue among Civilizations: The Role of Leadership. Jordan: United Nations University Leadership Academy.

فالديمقراطية لذلك مرغوبة ،ليس لأنها تقدم حرية أكبر وحكماً صالحاً لمواطنيها فحسب، وإنما لأن احتمال أن تفضي نزاعات المصالح بين الدول الديمقراطية إلى العنف أقل من احتماله في النزاعات بين الدول غير الديمقراطية، فالدول الديمقراطية تتميز بقدرتها على كبح نزعات اللجوء إلى العنف. وتؤكد الديمقراطية على النماذج السلمية من السلوك، وإرادة الناس التي يعبر عنها عادة من خلال التوفيق بين آراء مختلفة بدلا من إظهار العنف. فالحكم الديمقراطي يستلزم بالضرورة آليات لحل المشكلات الداخلية عن طريق التفاوض، ودون اللجوء إلى العنف. أما أهم أسباب الحروب فتعود للاختلافات الثقافية والدينية والعرقية المبررة للحرب والتي لا يتخطاها الفرد. في حين يحتم السلام ضرورة الاحتكام إلى مجموعة من القوانين الأخلاقية، واعتماد الأفراد لسلوك إيجابي تعاوني مع الآخرين، بحيث تغلب النزعة المؤيدة للمشاركة الاجتماعية والمعاملة اللطيفة، وعدم الأنانية، والتعاون، فالمواطن العالمي هو من يتمتع بصفته الشخص/ الإنسان (Personhood) على نحو كامل، يكون فيه عضواً مسؤولاً في المجموعة، وبحيث يكون مؤهلاً للمشاركة الاجتماعية على نحو يحترم فيه حقوق الإنسان[15].

ولا يفوتنا هنا فكرة انسجام الفرد مع الآخر كأساس للاجتماع السلمي حيث تؤكد الثقافة الصينية على مفهوم الانسجام، كما تناوله كونفوشيوس في فلسفته التي تؤكد جملة من الفضائل، أهمها : الخير العالمي والسلام. فبحسب نظريته الكونية، فإن كل شيء في الكون يشكل جزءاً من نظام واحد يقتضي الانسجام بين السماء والأرض، والإنسان وفق روابط كونية، فالأعمال التي تنسجم من الكون تكون صحيحة، كما هو الإخلاص إلى مجموعة في مقابل الاهتمام بتحقيق الذات، فالأولوية هنا تقوم على التأكيد الثقافي الإنساني لقاعدة أخلاقية ذهبية قال بها الفيلسوف كانط ،تقول: (عامل كما تود أن تعامل)، فهذا هو أساس التعامل الأخلاقي لدى المواطن العالمي ليحيا بسلام ويلبي حاجات إنسانية مشتركة تهتم بالرفاهية الإنسانية القائمة على المصالحة والتفهم الإنساني والمشاركة الاجتماعية وتربية المواطنة العالمية والسلام[16].

فالديمقراطية تعمل كقوة فعالة من أجل السلام، فهي فعالة في تقليص احتمال حدوث الحرب. حيث أن تقاسم ثقافة وديانة مشتركتين لا يشكل عاملاً فعالاً دائماً لمنع الحرب، كما أن للعولمة نتائجها السلبية أكثر من الإيجابية كما يعمل مبدأ الردع في العصر النووي على زيادة إمكانية حدوث نزاع بين القوى النووية بدلاً من تخفيضها، وفعالية العقوبات هنا مشكوك فيها. فقد يقوم القانون الدولي بدور الكابح، لكن ضعف الأمم المتحدة لا يمكنها من فرض الإذعان بالقوة. وعليه ينبغي التركيز على وسائل التربية من أجل الماطنة العالمية لإحلال السلام العالمي؛ ومن خلال الاهتمام بتغيير مجرى التاريخ الإنساني بمراعاة قضايا الجنس البشري والأمن العالمي، فالطريق لضمان حكم صالح يخدم مصلحة المواطن أينما كان، وهذا يقتضي درجة من التسامح ورغبة بالتغيير البناء وتقديم الأسوة الحسنة، والحوار البناء والتأكيد على نشر قيم السلام.

إن منع اندلاع الحرب إنما يتأتى بتعزيز الرفاهية الدولية ونشر ثقافة السلام، فمحاولة البحث عن وسائل لمنع الحرب تقتضي معالجة القضايا الأساسية للإنسانية، ويشكل الفقر وإفساد البيئة أسباباً غير مباشرة لنشوب الحرب، حيث تقود بمجملها إلى توكيد الذات العداونية والاستسلام لتحكم قادة عديمي الأخلاق. فتشكل إجراءات محاولة إزالة الفقر وتحقيق مساواة أكبر من حيث الدخول والفرص والحريات عناصر أساسية وعلاقات سببية لإلغاء الحروب. وتعزز الثقة المتبادلة بين المواطنين العالميين في مجتمع ينعم أفراده

---

[15] James, A., Educating Global Citizens in a Diverse world, published by Jossey – Bas, 2003

[16] العوا ، عادل ، 2001 ، الفكر الأخلاقي المعاصر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة.

بالمساواة، بحيث يعتمد الجميع على موارد إنسانية مشتركة وتعتمد مجموعة تدابير تهتم بتمكين المرأة وتأمين المياه ورعاية الحريات العامة وتعزيز الأمن وتشجيع التنمية المستدامة. وهكذا فإن مساعدة البلدان الغنية للبلدان الفقيرة تقوم على أسباب أخلاقية يحترم فيها المواطن العالمي قيم السلام. فلا يمكن أن تنشب الحروب ما لم يوجد أشخاص يرغبون في خوضها بتحريك التدخلات السياسية أو العرقية أو الدينية أو الثقافية. ومن هنا تأتي ضرورة تقوية مساهمة التربية في تحقيق التفاهم الإنساني والتعاون الدولي وترسيخ العدالة الاجتماعية واستئصال الاعتقادات الخاطئة والتحاملات والضغائن التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف الإنسانية العليا.

من هنا فإنه يبرز دور التربية ليساهم في فهم الثقافات الأخرى، وفي تحقيق درجة من التسامح وقبول الشعوب الاخرى. وينبغي أن تشدد ثقافة السلام على أن يتقاسم الجميع في كل جزء من العالم ميزة الإنسانية المشتركة على اعتبار أن الحاجات والرغبات الإنسانية والمبادئ الأخلاقية واحدة بين البشر. فتستطيع التربية فقط أن تساعد على تخفيض التحاملات الدينية والعرقية والوطنية، وكذلك استئصالها من خلال تأكيد التعددية الثقافية، والتأكيد على الميزة الإنسانية المشتركة والمبادئ الأخلاقية التي لا بد أن تراعى فيها المناهج الدراسية، بحيث تعنى بإيجاد حلول للمشكلات الأخلاقية، وبحيث تولد حالة من الإدراك تسمح بتحقيق تعمه قيم التسامح والمحبة والسلام[17].

أما المطلوب على المستوى الدولي فهو تعزيز الدبلوماسية الوقائية، وحماية البيئة، وإعطاء الإنسانية قدرها كوحدة تتجاوز الحدود الوطنية، حيث يتحتم علينا احترام الأخلاق لمصلحة البشرية والمواطن العالمي.

علينا إذا جعل الحروب غير مشروعة، ليصبح فيه مفهوم (عالم حرمت فيه الحروب) هدف عالمي يسعى الفرد لتحقيقه، من خلال اعتماد عملية تربوية على كافة المستويات: وهي تمثل ثقافة السلام وتعليم المواطنة العالمية. وللوصول إلى حالة المجتمع الإنساني لا بد لنا من اكتساب حس الإخلاص للجنس البشري، فعلينا أن ننمي ونربي إخلاصنا للإنسانية ورقي الحضارة الإنسانية ،الأمر الذي يعزز حس المواطنة العالمية[18].

ولعل من أهم الحقوق التي تندمج مع هذا المفهوم وتعتبر أساساً في تحقيق المواطنة العالمية والسلام العالمي الحق في السلم وحق الأجيال المستقبلية في التنمية والحق في التمتع بالتراث المشترك للإنسانية.

من هنا أتوجه بمقالي هذا لتأكيد أهمية التربية من أجل السلام في إطار الفكر التربوي الإنساني،حيث ضرورة التأكيد على الفهم التربوي الحقيقي للفكر الإنساني النابذ للعنف والحرب والساعي للسلام.

وأخيرا ،فإنه لضمان نجاح واستدامة التحول الديمقراطي نحو السلام ، فإنه لا بد من الحد من الرؤى الأحادية القمعية اللاتسامحية ،ولعل ذلك يتطلب تحولات هيكلية بنائية شاملة في كافة المجالات : السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والسيكولوجية. فالتربية من أجل السلام يتطلب تكسير الحواجز النفسية، والبنية الذهنية اللاشعورية، فلا بد من تنمية الذات السياسية للفرد ليصبح مواطناً ديمقراطيا وعالمياً محباً وداعياً

---

[17] لوك، جون، (1988). رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار الغرب.

[18] Brownlie, A. (2001), Educational Citizenship: The Global Dimension, Global Citizenship in Initial Teacher Education: A Discussion paper, Routledge

للسلام. ولا يفوتنا هنا أنه بالمحبة نتصدى معا للإرهاب . فهكذا يجب أن تكون التربية من أجل السلام الدائم وحق العيش الآمن.

المراجع العربية

- بن طلال، الحسن، وآغا خان، صدر الدين، (1997). هل تكسب الإنسانية معركتها؟ الطبعة الثانية، جنيف: المكتب المستقل للقضايا الإنسانية.
- العوا ، عادل ، 2001 ، الفكر الأخلاقي المعاصر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عويدات للنشر والطباعة .
- فرويد، سيغموند، (1977). أفكار لأزمنة الحرب والموت، ترجمة سمير كرم، بيروت: دار الطليعة للنشر.
- كانط ، أمانيول ، 1952 ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة عثمان أمين ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- لوك، جون، (1988). رسالة في التسامح، ترجمة عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار الغرب.

المراجع الأجنبية

- Adams, E.M., “The Ground of Human Rights”, in American Philosophical Quarterly, Vol. 19, No. 2, 1982.
- Barker, Ernest, 1962, Principles of Social & Political Theory, by Oxford, Clarendon Press.
- Brid, Otto A., The Idea of Justice, Published by Frederick A. Praeger, USA, 1967.
- Brownlie, A. (2001), Educational Citizenship: The Global Dimension, Global Citizenship in Initial Teacher Education: A Discussion paper, Routledge
- Curran, Robert L., (1974). Inequality, Sociologically and Social Philosophically Seen. Educational Theory. 24(4):386-393.
- Diggs, B.J., “Liberty without Fraternity”, in Ethics, Vol. 87, No. 2, 1977.
- Englund, Tomas (2000). Rethinking Democracy and Education: towards an education of deliberative citizens. Journal of Curriculum Studies, 32(1): 305 – 313.
- Ethridge, Marcus E. & Handelman ,Honard,Politics in a Changing World : A comparative introduction to political science, by Thomson,Wadsworth, USA, 2004
- Graham, Kennedy & Quilliam, Neil, (2001). Dialogue among Civilizations: The Role of Leadership. Jordan: United Nations University Leadership Academy.
- Handerson, Stella Van Petten, (1947). Introduction to Philosophy of Education USA: University of Chicago.
- Hayden, Patrick, (2001). A Justification for Peace as a Human Right. Mediterranean Journal of Human Rights. 5(1): 168 – 191.

- Hays, Michael, 1993 .Confronting chaos: a new understanding of our selves and the world, USA, California.
- James, A., Educating Global Citizens in a Diverse world, published by Jossey – Bas, 2003